أليات واستراتيجيات مكافحة الهجرة غير الشرعية محليا

- **الدكتور لحاق عيسى،** أستاذ محاضرأ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عمار ثليجي الأغواط.
- **طعابة حدة،** طالبة دكتورا سنة ثانية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عمار ثليجي الأغواط.

تاريخ إرسال المقال: 2019/04/12 **تاريخ قبول المقال:** 2019/05/13 **تاريخ نشر المقال:** 2019/06/12

الملخص:

ليست ظاهرة الهجرة وليدة العصر الحالي بل هي معروفة منذ القدم، حيث أتخذها الانسان وسيلة لمواصلة حياته في ظروف أحسن والحفاظ عليها، إلا انها في أيامنا هاته أصبحت الهجرة تسبب مشاكل كبيرة سواء للدول التي تعدو وجهت أو التي يهاجر أبنائها منها والجزائر تعاني من الوجهين لهذه الظاهرة فهي منطقة عبور بالنسبة للأفارقة إلى أوروبا، كما يهاجر أبنائها منها إلى اوربا وهي أيضا وجهة هجرة بالنسبة للأفارقة ، وبتفاقم هذه الظاهرة أصبح من الواجب على الدولة الجزائرية رسم استراتيجية محدد للقضاء على هذه الظاهرة، من أجل ذلك تم اللجوء إلى التشريع والمواجه الامنية و التعاون واعتماد سياسات اقتصادية معينة ورغم كل الجهود الا ان هذه الظاهرة في تزايد مستمر ومتسارع.

- **الكلمات المفتاحية:** الاليات، الهجرة، السرية

Abstract

The phenomene of migration Is not the result of the current era, but it has been known since ancient times, where man took the means to continue his life in better conditions and maintain it, but nowadays it has become a migration cause great problems both countries that are directed or migrating their children, Algeria suffers from both sides of this phenomenon is the region A transit for Africans to Europe as their emigrants migrate to Europe, which is also a destination of migration for Africans and the aggravation of this phenomenon has become the duty of the Algerian state to draw up a specific strategy to eliminate this phenomenon for that has been resorted to legislation and confrontation security and cooperation conscious The adoption of certain economic policies and despite all efforts, this phenomenon is increasing and accelerating.

مقدمة:

من الظواهر العالمية و التي تفاقمت بشكل متسارع في الآونة الاخيرة هي ظاهرة الهجرة غير الشرعية والتي بسب مساوئها سعت الدول إلى تجريمها و مكافحتها سواء بالنصوص القانونية او الاجهزة المتخصصة داخل الدولة وحتى بين الدول، ونجد ان إعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في العام 1948 والذي نص في المادة 13 على "لكل فرد حرية التنقل واختيار محل إقامته داخل حدود كل دولة. يحق لكل فرد أن يغادر أية بلاد بما في ذلك بلده، كما يحق له العودة إليه"، كما نص في المادة 14 الفقرة الأولي على "لكل فرد الحق في أن يلجأ إلى بلاد أخرى أو يحاول الالتجاء إليها هرباً من الاضطهاد ولكن نجد بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، المكمِّل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والذي نص في المادة 2 منه على " أغراض هذا البروتوكول هي منع ومكافحة تهريب المهاجرين، وكذلك تعزيز التعاون بين الدول الأطراف تحقيقا لتلك الغاية، مع حماية حقوق المهاجرين المهرَّبين كما أوضحت المادة 3 منه أن ما يُقصد بتعبير تهريب المهاجرين "هو تدبير الدخول غير المشروع لشخص ما إلى دولة طرف ليس ذلك الشخص من رعاياها أو من المقيمين الدائمين فيها، وذلك من أجل الحصول، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى" وان ما يُقصد بتعبير الدخول غير المشروع هو "عبور الحدود دون تقيّد بالشروط اللازمة للدخول المشروع إلى الدولة المستقبلة. و الجزائر كغيرها من الدول هي تعاني من هذه الظاهرة سواء بوجود مهاجرين غير شرعيين في أراضيها أو بهجرة أبنائها منها عبر الحدود.

فماهي الاليات و الاستراتيجيات الفعالة للحد من هذه الظاهرة في الجزائر؟

المبحث الاول: الوسائل القانونية والاجهزة الامنية

قبل التطرق لكيفية مكافحة الهجرة غير الشرعية وجب علينا معرفة معنى الهجرة غير الشرعية ومن ينطبق عليه هذا الوصف اذا الهجرة غير الشرعية هي:

" أن يترك شخص أو جماعة من الناس مكان إقامتهم لينتقلوا للعيش في مكان آخر، و ذلك مع نية البقاء في المكان الجديد لفترة طويلة أو أطول من كونها زيارة أو سفر" [1]

"هي انتقال الافراد من دولة لأخرى للإقامة الدائمة على ان يتم اتخاذ الموطن الجديد مقرا وسكنا مستداما" [2]

من خلال هذين التعريفين يمكن ان يتضح لنا ان وجود الافراد بطريقة غير قانونية في الدولة مع جهل خلفيات وجودهم او خلفياتهم سيؤثر على الدول امنيا واقتصاديا واجتماعيا، من اجل ذلك وجب من وجود

[1]/ دمجدوب عبد المؤمن ظاهرة الهجرة السرية و الإرهاب و أثرها على العلاقات الأورو مغاربية مجلة الدفاتر السياسية والقانونية العدد العاشر جامعة قاصدي مرباح جانفي 2014ص302

[2]/ آسية بن بوعزيز اشراف د/ رحاب شادية السياسية الجنائية في مكافحة الهجرة غير الشرعية اطروحة دكتور جامعة باتنة 1 قسم الحقوق 2017 /2018ص16

مجموعة من الاليات لمكافحتها، حيث خصصنا هذا المحور لدراسة السياسات القانونية والاليات الامنية للحد من هاته الظاهرة لنجد النصوص المجرمة لهاته الظاهرة و الاجهزة المكافحة لها.

المطلب الاول: الوسائل القانونية:

ان اي ظاهرة لا ترق لان تكون جريمة الا بنص ولا يمكن ان يوجد الافراد في بلد دون قانون ينظم طرق تواجدهم وكيفية بقائهم وعملهم في الدولة وكيفية دخولهم، ولمواجهة الهجرة غير الشرعية وجب من تقنين يوضح الهجرة ويجرم الهجرة غير الشرعية، ليتسنى لمختلف أجهزة الدولة مكافحته.

و يجب الإشارة هنا الى وجود نوعين من الهجرة، حيث تكون الاولى هجرة من الجزائر الى دول ما وراء البحار و الثانية هجرة الى الجزائر، لذى أقرت الجزائر مجموعة من القوانين تحدد إقامة الافراد منذ الاستقلال، كما ان المشرع جرم ظاهرة الهجرة غير الشرعية وهي على النحو التالي :

* لأمر رقم 66-211 و المرسوم التنفيذي 66-212 المؤرخ في 02 ربيع الثاني عام 1386 الموافق 21 يوليو سنة 1966 و المتعلق بوضعية الأجانب في الجزائر.

* القانون رقم 81-10 المؤرخ في09 رمضان عام 1401الموافق 11يوليو سنة 1981و المتعلق بشروط تشغيل العمال الأجانب .

* -المرسوم82-51المؤرخ في 09 ربيع الأول عام 1403 الموافق ل 25- ديسمبر-1982،يحدد كيفيات منح رخص العمل و الرخص المؤقتة للأجانب .

* مرسوم رقم 86-276المؤرخ في 09 ربيعا لأول عام1407 الموافق 11نوفمبر سنة 1986،يحدد شروط توظيف المستخدمين الأجانب في مصالح الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات و الهيئات العمومية .

* القانون المدني : الأحكام المتعلقة بتشغيل العمال الأجانب :المواد 18-19-20-21.

وبالنسبة لتجريم الهجرة غير الشرعية بصفة واضحة لم يكن معروفا ولسد هذا الفراغ لجأ القضاء لتطبيق القانون11/96 المتضمن قانون البحار[3]

* القانون رقم11-08 بتاريخ21يونيو2008

* قانون 09 المؤرخ في 25/فبراير2009

المواد المجرمة للهجرة غير الشرعية

ونص في المادة303 مكرر30على" يعد تهريبا للمهاجرين القيام بتدبير الخروج غير المشروع من التراب الوطني لشخص أو عدة أشخاص من اجل الحصول، بصورة مباشرة أو غير مباشرة على منفعة مالية او منفعة أخرى" فنجد ان المشرع الجزائري جرم من يقوم على الهجرة غير الشرعية قرر العقوبة في نص المادة هذا القانون في المادة175 مكرر 1 من نفس القانون جاء فيها:

[3]/ قانون 05/98 المؤرخ بربيع الاول1419 الموافق ل25جوان1998 ،يعدل ويتمم الامر رقم 76 80 المؤرخ في 29شوال 1396 الموافق ل23اكتوبر176 والمتضمن القانون البحري ج ر47 الصادربتاريخ1998/06/27.

"دون الإخلال بالأحكام التشريعية الأخرى السارية المفعول، يعاقب بالحبس من شهرين إلى ستة أشهر وبغرامة من.20.000 إلى 60.000 دج أو بإحدى هاتين العقوبتين، آي جزائري أو أجنبي مقيم يغادر الإقليم الوطني بصفة غير شرعية، أثناء اجتيازه أحد مراكز الحدود البرية أو البحرية أو الجوية، وذلك بانتحاله هوية أو باستعماله وثائق مزورة أو أي وسيلة احتيالية أخرى للتملص من تقديم الوثائق الرسمية اللازمة أو من القيام بالإجراءات التي توجبها القوانين والأنظمة السارية المفعول. وتطبق نفس العقوبة على اي شخص يغادر الإقليم الوطني عبر منافذ أو أماكن غير مراكز الحدود. [4]

ونلاحظ ان المشرع جرم الهجرة غير الشرعية من الجزائر إلى خارج الوطن في حين اهمل الهجرة مندول الجوار الى الجزائر حيث تعد الجزائر ملجأ ومعبر للمهاجرين .

ويمكن الرجوع في ذلك لنص المادة 35 من القانون 11/08 حيث جاء فيها ان "الناقل الذي يقوم بنقل أجنبي إلى الاقليم الجزائري قادم إليه من دول اخرى، غير حائز لوثائق السفر القانونية"[5]

وكون هذه الجريمة ليست داخلية فقط بل هي ذات بعد دولي كان لزاما على المشرع الجزائري عقد اتفاقيات دولية واقليمية للتعاون على الحد منها، ومن بين الاتفاقات الدولية نجد برتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر و الجو، و المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة غير الوطنية واعتمد من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة عام2000 ودخل حيز التنفيذ سنة 2004 ومنذ 2014 وقعته 122دولة طرف وصادق عليه141دولة من بينها الجزائر التي صادقت عليه بموجب المرسوم الرئاسي رقم03-418 المؤرخ في 9نوفمبر 23003 الجريدة الرسمية رقم 15 المؤرخة في 08-03-2009 .

كما نجد ايضا الاتفاقية الدولية لقانون البحار1982 التي صادقت عليها الجزائر عام 1996

المؤتمر الاورو افريقي حول الهجرة غير الشرعية بالرباط عام2006اتفاقية التعاون الأورو مغربي في مكافحة الهجرة غير الشرعية ،المؤتمر الوزاري الاول الاقليمي المنعقد بليبيا حول امن الحدود مارس2016[6]

ولا تكفي هذه القوانين بدون اجهزة امنية ترسخها وهذا ما سنتطرق له في العنصر التالي:

المطلب الثاني :الاجهزة الامنية :

على غرار القوانين فان الوسائل الامنية كذلك تتمثل في اجهزة دولية واجهزة عربية واجهزة افريقية، وكذا عربية فلا يمكن الاعتماد على الاجهزة الداخلية لان طبيعة هذه الجريمة تفرض التعاون الدولي و الاقليمي، فمثلا المستوى الوطني نجد

[4] / االقانون رقم 01/09الممؤرخ في 29 صفر1430 الموافق ل 25 فيفري2009.يعدلو يتمم الامر رقم 156/66 المتضمن قانون العقوبات ج ر 15 الصادر في 08 مارس2009

[5]/القانون11/08 المؤرخ في 21 جمادى الثانية الموافق ل28 يوليو2008 المتعلق بشروط دخول الاجانب إلى الجزائر وإقامتهم بها متنقله فيها ،ج ر36الصادر في 02يوليو2008

[6] /سية بن بوعزيز نفس المرجع ص135،ص141،ص144ص158ص159،

*الديوان المركزي لمكافحة الهجرة غير الشرعية OCLCIC وهو تابع للمديرية العامة للأمن الوطني 30 وهو جهاز مركزي للقيادة والتنسيق بين مختلف الفرق الجهوية للتحري حيث نجد من مهامه:

- مكافحة تزوير الوثائق المرتبطة بالهجرة غير الشرعية.
- مكافحة التوظيف والعمل غير شرعي للأجانب.
- وضع خطة استراتيجية وردعية للجرة غير الشرعية.[7]
- مكافحة شبكات وخلايا الدعم التي تساعد على إيواء الاجانب الذين هم في حالة غير شرعية.

كما نجد* ان الفرق الجهوية للتحري والبحث حول الهجرة غير الشرعية BRIC وهي التي تقوم بمكافحة الشبكات المتخصصة في الهجرة غير الشرعية، وذلك بالبحث والمتابعة والتوقيف بمقتضى القانون.

ضف الى تلك الاجهزة نجد

* قيادة حرس الحدود التابعة لقيادة الدرك الوطني
* مديرية شرطة الحدود والهجرة التابعة لمديرية الامن
* حراس الشواطئ

ومن اجل معرفة مدى انحصار هذه الظاهرة واتساعها، يجب تحديد عدد الاجانب المتواجدون في الجزائر وكذا تحديد الجزائريين المحاولين للهجرة، حيث عملت الحكومة الجزائرية على تحديد وتوضيح عدد الاجانب منذ سنة2000

حيث تنشر الشرطة الوطنية بصورة منتظمة نشرات لتسجيل الاحصائيات الخاصة بحركة الاجانب على الاراضي الجزائرية، ويتم انشاء مركز للوثائق و الاحصائيات حول تدفقات الهجرة تحت اشراف وزارة الداخلية، وهذا بغرض جمع المعلومات عن التدفقات بالاعتماد على مصادر موثوق بها نابعة من هيئات مكلفة بإدارة حركة السكان الاجانب في وزارتي

* الخارجية (الجالية الوطنية و العمل و التضامن)

*الداخلية (وهي الوحدات المحلية الشرطة الوطنية والادارات العامة للأمن الوطني و الجمارك و الجيش الشعبي الوطني) [8] فنجد مثالا على الإحصاءات الجداول التالية

جدول رقم1

يمثل الاحصائيات التي تم جمعها من مصلحة شرطة الحدود لدائرة الغزوات [9]

[7]/د سحنون أم الخيرا لهجرة غير الشرعية لدى الشباب الجزائري أسباب و العوامل جامعة بونعامة جيلالي خميس مليانة ص12على الرابط http://www.univ-chlef.dz/eds/wp-content/uploads/2017/11/Article-17-N7.pdf

[8] /Mehdi Lahlou . Le Maghreb et les Migrations des africains du sud de Sahara. Casablanca 2003 p88

[9] /ارزازي محمد سيسيولوجيا الهجرة غير الشرعية لدى الشباب الجزائري مجلة افاق فكريةالمجلد3 العدد الرابع 2017 ص 136

/	2012	2013	2014	2015	2016
محاولة الابحار السري	/	/	55	19	55
الابحار السري	/	/	108	88	45
المطرودون	200	140	134	180	116

الجدول2

السنة / العمر	2001	2002	2003	2004	2005	السداسي الاول2006
اقل من8سنة	98	158	258	208	389	235
18-40سنة.	3910	3694	4318	5668	5828	3031
اكثرمن40سنة	265	266	294	341	419	215

قيادة الدرك الوطني الجزائر الشراقة

وتؤكد الإحصائيات على موضع الامن الوطني على الانترنت انها ابعدت 5232 شخص اجنبي من الجزائر في حالة هجرة غير شرعية واقامة غير قانونية في 2010بينهم4855مهاجر غير شرعي و 345 شخص كانوا يقيمون بطريقة غير قانونية و 19 عابرين غير مرخص لهم و في مقابل ذلك يوجد جزائريون في حالة هجرة غير شرعية او بمصطلح (الحراقة).

هذا الجدول يوضح ما سبق :

الجدول3

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	المجموع
القضايا	17	10	17	06	07	21	73	151
الذكور	42	21	33	09	12	57	707	881
الاناث	00	01	00	01	00	00	07	09
المجموع	42	22	33	10	12	57	714	890
الحبس	04	00	02	04	00	06	479	495
الافراج	38	22	31	06	12	51	235	395

وأول ما ينتج عن هذه الاحصائيات هي زيادة جهود الشرطة الوطنية و الحدودية لمكافحة هذه الظاهرة من أو إلى الجزائر، وتتم المعاملة مع المهاجرين بإعادة الترحيل إلى بلادهم أو تجميعهم في أماكن مخصصة

الا انه ومن الجانب الانساني تم التخلي عن السجن والاكتفاء بالوضع تحت المراقبة، و تتمثل الاجهزة الامنية في مجموعة حراس الحدود و كذا حراس السواحل ومصالح الشرطة [10]

كما أنشئت المديرية العامة للأمن الوطني الديوان المركزي لمكافحة الهجرة غير الشرعية

ولا يقل دور الدرك الوطني فمثلا مصالح الدرك الوطني بتمنراست بينت أن ظاهرة الهجرة السرية في تزايد مستمر، حيث تم معالجة (364) قضية في سنة 2009، تم توقيف من خلالها 2575 مهاجر غير شرعي، توزعت بنسب مختلفة على وحدات القيادة الجهوية السادسة للدرك الوطني من بينها مائة و اثنان (102) قضية عولجت من طرف الفرقة الخاصة بالجنوب للدرك الوطني بعين قزام تم من خلالها توقيف 686 مهاجر غير شرعي، و ستة وسبعون (76) قضية عولجت من طرف الفرقة الإقليمية للدرك الوطني بعين قزام تم من خلالها توقيف 492 مهاجر غير شرعي، وواحد وأربعون (41) قضية عولجت من طرف الفرقة الإقليمية للدرك الوطني بعين صالح تم من خلالها توقيف 173 مهاجر غير شرعي كانت وجهتم كلها ولايات الشمال، إضافة إلى برمجة مداهمة واحدة بين عناصر الأمن الولائي ووحدات المجموعة الولائية أسفرت عن توقيف 63 مهاجر غير شرعي من بينهم 14 امرأة، كما برمجت أربع (04) مداهمات لوحدات المجموعة الولائية أسفرت عن توقيف 103 مهاجر غير شرعي، مع تسجيل 24 قضية تزوير في جوازات السفر وتأشيرات الدخول إلى التراب الوطني [11] اما على المستوى الإقليمي الاقليمي نجد منظمة الأفريبول المنبثقة عن المؤتمر الافريقي2013 .

المبحث الثاني: الاليات الحكومية وغير الحكومية

لا يمكن الاعتماد على القوانين المجرمة ولا العقوبات الردعية والاجهزة لمكافحة هاته الجريمة للقضاء عليها، بل يجب احاطة هذه الظاهرة بالدراسات الاكاديمية وتسليط الضوء الاعلامي عليها وانتهاج سياسة اقتصادية و اجتماعية من اجل القضاء عليها، لا نها ظاهرة و جب علاجها من الاساس حتي لا تستفحل في المجتمع ويصبح من المستحيل الحد منها هذا ما سنحاول دراسته في هذا المبحث.

المطلب الاول : الاليات الحكومية

انتهجت الجزائر سياسة التعاون سواء مع دول الجوار أو دول أوربا، سواء بطرق ثنائية أو جماعية لان الهدف واحد بالنسبة للجميع، وعليه تم الاعتماد على أليات مكافحة قضايا الاتجار بالبشر وكذا تدعيم التعاون الفني فيما يخص قدرات العاملين وتجهيز الوسائل للمراقبة الحدود [12]

[10]/الأخضر عمر الدهيمي . التجارب العربية في مكافحة الهجرة غير المشروعة " دراسة حول الهجرة السرّية في الجزائر " جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية 5818 . المملكة العربية السعودية.ص8

[11]/ أحمد طعـيبة أ.مليكة حجاج/ الهجرة غير الشرعية بين استراتيجيات المواجهة وآليات الحماية مجلة دفاتر السياسية والقانون العدد 15كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة الجلفة / الجزائر2016ص36

[12]/ عثمان الحسن محمد نور و ياسر عوض الكريم المبارك الهجرة غير الشرعية والجريمة المملكة العربية السعودية . جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية مطبوعات الدارسات والبحوث القانونية .ص 88

بالإضافة إلى ذلك يتم تطوير اتفاقيات إعادة القبول بشرو ط مشتركة وتشجيع الانضمام للاتفاقيات الدولية، و السهر على تطبيق البرتوكولات وخاصة البرتوكول الاضافي للأمم المتحدة و الذي أشرنا له سابقا وهذا في إطار سياسة التعاون الدولي مثل مبادرة 5+5 و التي تتشكل من فرنسا –ايطاليا –البرتغال –اسبانيا– مالطا وفي المقابل نجد الجزائر –تونس –المغرب–ليبيا –مصر زد على ذلك قمة ملطا 2003 واجتماع طرابلس في نفس السنة .

كما يتم تفعيل التعاون بين السلطات الامنية والقضائية و السياسية ومكافحة الشبكات المتخصصة في الهجرة غير الشرعية.

ان دراسة الظاهرة من شتى جوانبها أكد وجود رابط قوي بين الظروف الاقتصادية، وتفاقم هذه الظاهرة وعلية كان من الواجب إتباع منهجية اقتصادية مناهضة لهذه الظاهرة، ولهذا عمدت الحكومة الجزائرية ومنذ سنة 2009 الى تفعيل سياسة وطنية لترقية الشغل ومكافحة البطالة وهذا ما هو ملاحظ في الواقع بتشجيع المؤسسات الصغيرة وتدعيمها بالقروض و الاراضي الفلاحية والدعم الفلاحي و كذا توزيع المحلات التجارية، وحتى في إطار الاسكان فإن الجزائر تواصل انتهاج السكن الاجتماعي لذوي الدخل الضعيف و الشباب، وانشاء لجان انتقاء اعتماد وتمويل المشاريع على مستوي الصندوق الوطني للتامين على البطالة، حيث تدرس هذه الجان المشاريع المقدمة من طرف الشباب بغرض تمويلها، وإيجاد صيغ متعدد للتشغيل ، وعليه فإن التطبيق الصارم لهذه السياسة يمكن من خفض نسبة البطالة .

المطلب الثاني: الاليات غير الحكومية

ان هذه الجريمة تتطلب تكاتف الجهود و من اجل ذلك وجب تجنيد وسائل الاعلام المختلفة وتفعيل دور المجتمع المدني وهذا ما سنتطرق له ادناه:

يعتبر الاعلام في الدولة المرآة التي تعكس للهيئات المعنية وضعية المجتمع، كما لها الدور الكبير في التوعية وتوضيح مخاطر أي ظاهرة، وذلك بإحاطتها بالتغطية سواء في الصحافة المكتوبة في المقالات أو المرئية بالربورتاج التي تنقل مساوئ وأضرار الظاهرة ومن بين الظواهر التي حظيت بالتغطية الكبيرة موضوع الهجرة غير الشرعية.

فتركز الصحافة في هذه المرحلة إلى ما يسمى بإشباع الجماهير بمختلف المعلومات عن الأزمة ذاتها و أسبابها و أبعادها و تأثيرها، و في نطاق موضوع الهجرة غير الشرعية عبر جريدة الشروق نموذجا ، قامت الجريدة بتقديم معلومات حول ظاهرة الهجرة من خلال ما يلي:

– التركيز على تنامي هذه الظاهرة من خلال أعداد هائلة من الحراقة منهم نساء و أطفال و شباب و هذا مؤشر ينذر بالخطر سيما أن الصورة الذهنية للجمهور حول الهجرة غير الشرعية كانت ترتبط بالشباب البطال فقط ، إلا أن الظاهرة طالت حتى الأطفال و الرضع .

-إحباط محاولات الهجرة غير الشرعية عبر السواحل الجزائرية منها وهران ، عنابة ، مستغانم
-تدفق أعداد هائلة على جزيرة سريدينا و هي الوجهة المفضلة للحراقة .
- العثور على جثث حراقة على سواحل عنابة . فخلال هذه المرحلة حاولت جريدة الشروق أن تنقل للرأي العام الجزائري واقع الحراقة و معاناتهم خلال رحلة الموت ، و هي تحاول أن تركز على عدد المحتجزين و عدد الحراقة الموقوفين في مراكز الحجز و هذا ما يوضحه الجدول ادناه :

الجدول 4

الانواع الصحفية	العدد	النسبة المئوية
الخبر	64	90.24%
التقرير	29	40.89%
المقال التحليلي	03	4.23%
التعليق	15	21.15%
الحوار الصحفي	06	8.46%
التحقيق	18	25.38%
الربورتاج	04	5.64%
المجموع	141	%100

الجدول4: دور وسائل الإعلام في مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية بالجزائر [13]

لا يقل دور الجمعيات والأحزاب السياسة فعالية في التقرب من الشباب والحوار معهم واستقطابهم، ربما هو المكان الوحيد الذي يساعد على إخراج الشباب من التهميش وحدهم من التفكير في الحرقة ،وذلك بمساهمة الجمعيات وإيصال انشغالاتهم ، كما للمساجد دور في التوعية التي لم تقتصر في محاولة توضيح الاخطار واكثر فقد أكّد رئيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، عبد الرزاق قسوم، أن الأهم في هذا الموضوع ليس تحريم الفعل أو تجريمه، مشدّداً على عدم التدخّل أو التعليق على فتوى المجلس الإسلامي الذي يضمّ برأيه مشايخ وعلماء محترمين الذين أفتوا بتحريم الهجرة خارج الجزائر، وهذا بالاعتماد على ما يلحق بالشباب من غرق مما يعد انتحارا غير مباشر.

[13]/ بوهالي حفيظة أ. نش عزوز مُكافحة الهجرة غير الشرعية من خلال وسائل الإعلام مقال نشر في مجلة جيل العلوم الانسانية و الاجتماعية العدد42جامعة الجزائر ص165

الخاتمة:

من خلال هذه الورقة البحثية يبدو أن الآليات متعدد ومختلفة، الا انها وللأسف لم تغير من الواقع شيء حيث نجد ان هذه الظاهرة تفاقمت و لم تصبح لصيقة بالشباب الذكور بل مست جميع شرائح المجتمع الجزائري، ورغم التوعية والواقع الملموس بخطورة الهجرة غير الشرعية الا ان هذا لم يغير من الامر شيء هذا ما يجعل الدولة الجزائرية في تحدي صعب للسنوات القادمة لوجوب تقديم اليات فعالة في التقليل من هذه الظاهرة ولمالا القضاء عليها وعليها نوصي:

- انشاء مواقع خاصة على شبكة الانترنت ومكافحة المواقع المحرضة على الحرقة .
- فتح الباب أمام الشباب و القضاء على الفساد الاداري والمالي.
- خلق فرص متكافئة وعادلة .
- الاهتمام بالكفاءات و العلماء.
- التفكير في التنمية المستدامة وتشجيعها .
- تفعيل دور الجمعيات والاعلام .
- تكاتف الجهود والتعاون بين جميع أجهزة الدولة لان الهدف مشترك.

أما عن الوافدين للجزائر فلا يمكن إنكار مالهم من تأثير سلبي على الاقتصاد والامن وحتي على المجتمع الجزائري، فلا يمكن بأي حال تركهم في الجزائر التي تعد نقطة عبور لديهم او بقاء، وعليه يجب انشاء مراكز خاصة باللاجئين وإعادة المهاجرين غير الشرعيين الى دولهم .

المراجع

1/االقانون رقم 01/09الممؤرخ في 29 صفر1430 الموافق ل 25 فيفري2009.يعدلو يتمم الامر رقم 156/66 المتضمن قانون العقوبات ج ر 15 الصادر في 08 مارس2009

2/القانون11/08 المؤرخ في 21 جمادى الثانية الموافق ل28 يوليو2008 المتعلق بشروط دخول الاجانب إلى الجزائر وإقامتهم بها متنقله فيها ،ج ر36الصادر في 02يوليو2008

3/آسية بن بوعزيز اشراف د/ رحاب شادية السياسية الجنائية في مكافحة الهجرة غير الشرعية اطروحة دكتورا جامعة باتنة 1 قسم الحقوق 2018/2017

4/ارزازي محمد سيسيولوجيا الهجرة غير الشرعية لدى الشباب الجزائري مجلة افاق فكريةالمجلد3 العدد الرابع 2017

5/د. أحمد طعـيـبة أ.مليكة حجاج/ الهجرة غير الشرعية بين استراتيجيات المواجهة وآليات الحماية مجلة دفاتر السياسية والقانون العدد الخامس عشركلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة الجلفة / الجزائر2016

6/بوهالي حفيظة ،نش عزوز مُكافحة الهجرة غير الشرعية من خلال وسائل الإعلام مقال نشر في مجلة جيل العلوم الانسانية و الاجتماعية العدد42/جامعة الجزائر

7/ الأخضر عمر الدهيمي . التجارب العربية في مكافحة الهجرة غير المشروعة " دارسة حول الهجرة السرّية في الجزائر. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية . 5818 المملكة العربية السعودية.

8/ 46 عثمان الحسن محمد نور . الهجرة غير المشروعة والجريمة . الرياض . جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية . مطبوعات مركز الدراسات والبحوث القانونية العدد 5881 .

9/د مجدوب عبد المؤمن ظاهرة الهجرة السرية و الإرهاب و أثرها على العلاقات الأورو مغاربية مجلة الدفاتر السياسية والقانونية العدد العاشر العدد العاشر جامعة قاصدي مرباح جانفي 2014

10/عثمان الحسن محمد نور و ياسر عوض الكريم المبارك الهجرة غير الشرعية والجريمة المملكة العربية السعودية . جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية مطبوعات الدارسات والبحوث القانونية ..

11/دسحنون أم الخير الهجرة غير الشرعية لدى الشباب الجزائري أسباب و العوامل جامعة بونعامة جيلالي خميس مليانة ص12على الرابط

HTTP://WWW.UNIV- CONTENT/UPLOADS/2017/11/ARTICLE-17-N7.PDF

CHLEF.DZ/EDS/WP-

12/ MEHDI LAHLOU . LE MAGHREB ET LES MIGRATIONS DES AFRICAINS DU SUD DE SAHARA. CASABLANCA